

القرآن الكريم معياراً للصحة اللغوية والفصاحة البلاغية بين القدماء والمحدثين  
The Holy Quran as a Standard for Linguistic Correctness and Rhetorical  
Eloquence Among the Ancients and the Moderns

Mohamed Salah El-Din Ahmed Fath El-bab

محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

Al-Madinah International University-Malaysia

mohamed.salah@mediu.my

EL Sayed Mohamed Salem

السيد محمد سالم

Al-Madinah International University-Malaysia

Elsayed.salem@mediu.edu.my

ملخص

القرآن الكريم بقرائه يعد المعيار الأول والرئيس للغة العربية صحة وفصاحة -هذا من الناحية النظرية- ، وقد تباينت وجهات نظر القدماء والمحدثين من علماء الأمة لغويين وبلاغيين حول هذا المعيار، وترجع أهمية البحث وأسباب اختياره إلى أهمية معرفة العلاقة بين الصحة اللغوية والفصاحة البلاغية، وموقف العلماء القدماء والمحدثين من القرآن الكريم بوصفه معياراً للصواب اللغوي والفصاحة البلاغية، من قبول أو رفض أو توسط، وتمثلت أهداف البحث في: بيان المقصود بالصحة والصواب، وبيان المقصود بالفصاحة وعلاقتها بالصواب اللغوي، وبيان اختلاف وجهات نظر العلماء القدماء والمحدثين من علماء حول هذا المعيار، والتمثيل لاختلاف وجهات نظر العلماء المحدثين حوله، والترجيح لما يراه البحث م مناسباً، مع التعليل لهذا الترجيح، وقد استخدمت البحث عدة مناهج تداخلت في أثناء إجراء البحث؛ منها المنهج الاستنباطي، وذلك بعد استخدام المنهج الاستقرائي للوقوف على أقوال بعض القدماء والمحدثين حول القضية المدروسة؛ لتحريم مشكلة البحث التي تتمثل إجمالاً في وجود اختلاف بين تنظير النحاة قديماً وتطبيقهم في قضية الاحتجاج بالقرآن الكريم في اللغة والنحو؛ فهم يقولون - نظرياً- إن القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول اللغة والنحو، ويتخذون منهجاً مغايراً - تطبيقياً- حيال الاحتجاج بالقرآن الكريم، كما استخدم المنهج التحليلي في تحليل النصوص المستشهد بها، وبيان سياقها ودلالاتها، وللوصو لإلى ما يراه البحث مناسباً راجحاً في المسألة. وقد توصلت البحث إلى عدة نتائج: منها: إن أئمة العلماء لغويين وبلاغيين نظروا في النصوص، وو ضعوا من خلالها قواعدهم، لكن بعضهم أو جلهم - لظروف سياسية أو عرقية أو دينية- رفض بعض النصوص، وأخذ ببعضها؛ فوجدت عنده مقواعد تحتاج إلى تنوير من جوانب أخرى أعتمتها غياب بعض النصوص عن واضع القاعدة، وهما هو الزمان قد دار، وتوفر من المادة اللغوية ما توفر للنحاة والبلاغيين القدماء ويزيد؛ فوجب النظر إلى تلك القواعد بعين تراعي تلك النصوص الصحيحة الفصيحة؛ حتى لا نساخ بتلحين أو تحطيم من يقول مقالاً يوافق فيه ما حفظه من القرآن الكريم، أو من الحديث النبوي الشريف، وإذا كانا التعديل واجباً فإنه لا يقتصر على ما اقت رحه أحد العلماء المحدثين، إن التعديل أو التنقيح المقترح يضع القواعد النحوية والبلاغية كلها على بساط البحث، ويضع في مقابلها المعايير والنصوص اللغوية الصحيحة كلها، ومن الطبيعي أن التعديل لن يقر كل ما جاءت به نصوص اللغة، ولكنه يقول مثلاً: الغالب كذا، ويجوز كذا وكذا؛ لأن اللغة جاءت به، وتكون الأولوية - حسب ما يرى البحث- للقراءات القرآنية المتواترة، ثم ترتب باقي النصوص حسب وثوقها في النقل والسند وكونها ليست من ضرورات الشعر، أو النثر، أو غير ذلك من كلام العرب.

Received: 1 Oct 2024

Revised: 25 Oct 2024

Accepted: 7 Nov 2024

\*Corresponding Author:  
EL Sayed Mohamed Salem  
Al-Madinah International  
University-Malaysia  
Elsayed.salem@mediu.edu.m  
y

الكلمات المفتاحية: القرآن الكريم، معيار، الصحة اللغوية، الفصاحة البلاغية.

### Abstract

*The Holy Quran with its readings is the first and main standard for the correctness and eloquence of the Arabic language - this is from a theoretical perspective - and the viewpoints of the ancients and moderns of the nation's scholars, linguists and rhetoricians, differed regarding this standard. The importance of the research and the reasons for choosing it are due to the importance of knowing the relationship between linguistic correctness and rhetorical eloquence, and the position of ancient and modern scholars regarding the Holy Quran as a standard for linguistic correctness and rhetorical eloquence, whether to accept, reject or mediate. The objectives of the research were: clarifying what is meant by correctness and correctness, clarifying what is meant by eloquence and its relationship to linguistic correctness, clarifying the difference in viewpoints of ancient and modern scholars regarding this standard, and representing the difference in viewpoints of modern scholars regarding it, and giving preference to what the research deems appropriate, with justification for this preference. The research used several methods that overlapped during the conduct of the research; including the deductive method, after using the inductive method to stand on the statements of some ancients and moderns regarding the issue under study; To liberate the research problem, which is generally represented in the existence of a difference between the theory of ancient grammarians and their application in the issue of citing the Holy Quran in language and grammar; they say - theoretically - that the Holy Quran is the first origin of the origins of language and grammar, and they adopt a different approach - applied - towards citing the Holy Quran, as the analytical approach was used in analyzing the cited texts, clarifying their contexts and meanings, and to reach what the research sees as appropriate and likely in the issue. The research reached several results: including: The first scholars, linguists and rhetoricians, looked at the texts, and established their rules through them, but some of them or most of them - due to political, ethnic or religious circumstances - rejected some texts, and adopted some of them; so rules were found with them that needed enlightenment from other aspects that were obscured by the absence of some texts from the one who established the rule, and here the time has turned, and the linguistic material has become available as much as was available to ancient grammarians and rhetoricians and more; so it is necessary to look at those rules with an eye that takes into account those correct and eloquent texts; So that we do not rush to correct or make mistakes in an article that agrees with what he has memorized from the Holy Quran, or from the Noble Prophetic Hadith, and if the amendment is obligatory, then it is not limited to what one of the modern scholars has suggested. The proposed amendment - or revision - puts all the grammatical and rhetorical rules on the table for research, and puts in contrast to them all the correct linguistic standards and texts. It is natural that the codification will not approve everything that the language texts have come with, but it says, for example: the majority is thus, and it is permissible such and such and such; because the language has come with it, and the priority - according to what the research sees - is for the transmitted Quranic readings, then the rest of the texts are arranged according to their reliability in transmission and chain of transmission and their not being among the necessities of poetry, prose, or other Arabic speech.*

**Keywords:** *The Holy Quran, Standard, Linguistic Correctness, Rhetorical Eloquence*

## خلفية البحث:

يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (٢)﴾، (سورة يوسف: 2) فالقرآن الكريم عربي اللغة واللسان، نزل على النبي العربي صلى الله عليه وسلم، في الأرض العربية المباركة، فهو نص عربي القلب والقلب، وعند النظر إلى كونه معيارًا للصحة اللغوية والفصاحة، يجب أولاً تقديم عرض موجز لأبعاد هذه القضية، فالعربية هي وعاء القرآن الكريم، فـ"من بين لغات الأرض التي تعد بالآلاف اصطفى الله العليم الحكيم اللسان العربي ليكون وعاءً يحمل وحيه تعالى، ورسالته الأخيرة الجامعة إلى الناس أجمعين، وكانت هناك لغات عديدة في الأرض ذات تاريخ طويل في التعبير عن مخرجات الحضارة كاليونانية واللاتينية والفارسية والسنسكريتية والسريانية والمصرية القديمة وغيرها"، (اللسان العربي "الهوية، الأزمة، المخرج": 16). والسماع هو الأصل الأول في تقعيد اللغة، فلا لغة بغير سماع، فيجب أن تعتمد القواعد اللغوية على السماع الموثوق فيه نقلاً من جهة المتن والسند، (المستوى اللغوي "للفصحى واللهجات، وللنثر والشعر: 79-86، أصول التفكير النحوي: 7-156، الاحتجاج بالشعر في اللغة "الواقع ودلالته": 51-84، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي: ص 95-100)، فمتن القرآن الكريم من عند الله سبحانه، فلا أوثق منه متناً، ومن جهة السند فقد نقل النص الشريف على يد أئمة القراء، الذين نقلوا إلينا القراءات المتواترة الصحيحة، "وأئمة القراءات المتواترة عندما تلقوا القرآن من الأسلاف -الصحابة والتابعين- وعندما لقنوا بدورهم الأخلاف إياه لم يكونوا عابثين ولا عاجزين ولا غافلين، فضلاً على أنهم لم يكونوا خائنين ولا كذابين" (دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري ص 14). فالقرآن الكريم صحيح المتن والسند، وهو كله مما نطق به الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، "فالقراءات المتواترة تواترت قاطعاً شاملاً لأصولها وفرشها منزلة من عند الله، ونطقت بها شفها الرسول صلى الله عليه وسلم وتلقاها عنه صحابته، وتلقاها عنهم التابعون وتابعوهم من العدول الضابطين، طبقة موفورة العدد عن طبقة موفورة العدد، ويستحيل عقلاً أن يكونوا أمضوا القرون وهم يقرأون غير ما أنزل الله". دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر: سابق 27).

لذا فالقرآن الكريم بقراءاته يعد المعيار الأول والرئيس للغة العربية صحة وفصاحة -هذا من الناحية النظرية-، وقد تباينت وجهات نظر القدماء والمحدثين من علماء الأمة حول هذا المعيار؛ وهذا ما يحاول البحث طرحه وعرضه، والترجيح بين الآراء المختلفة، مع بيان ما يتلق بهذه المسألة قدر الجهد والطاقة.

## أهمية البحث وأسباب اختياره:

تتمثل أهمية البحث في دراسة العلاقة بين الصحة اللغوية والفصاحة، وموقف العلماء القدماء والمحدثين من القرآن الكريم باعتباره معياراً للصواب اللغوي والفصاحة، من قبول أو رفض أو توسط، كما حاول البحث أن يرجح -بالأدلة العلمية- ما يراه مناسباً في هذه القضية؛ بما يخدم اللغة العربية في العصر الحديث.

## مشكلة البحث:

يلاحظ الباحثون أن هناك اختلافاً بين تنظير النحاة قديماً وتطبيقهم في قضية الاحتجاج بالقرآن الكريم في اللغة والنحو؛ فهم يقولون -نظرياً- إن القرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول اللغة والنحو، ويتخذون منهجاً مغايراً -تطبيقياً- حيال

الاحتجاج بالقرآن الكريم في اللغة النحو؛ فأراد البحث أن يجرر تلك المسألة لدى العلماء قديماً وحديثاً؛ للوقوف على آرائهم، والوقوف على النتائج التي يراها مناسبة من خلال معطيات البحث ومقدماته.

#### أسئلة البحث:

1. ما المقصود بالصحة اللغوية والصواب اللغوي؟
2. ما المقصود بالفصاحة وعلاقتها بالصواب اللغوي؟
3. ما وجهات نظر العلماء القدماء والمحدثين لغويين وبلاغيين حول هذا المعيار؟
4. ما نماذج اختلاف وجهات نظر العلماء المحدثين لغويين حول هذا المعيار؟
5. ما الترجيح لما يراه الباحثون مناسباً، مع التعليل؟

#### أهداف البحث:

يهدف البحث للوصول إلى عدة نتائج من أهمها:

1. بيان المقصود بالصحة اللغوية والصواب اللغوي.
2. بيان المقصود بالفصاحة وعلاقتها بالصواب اللغوي.
3. بيان اختلاف وجهات نظر العلماء القدماء والمحدثين لغويين وبلاغيين حول هذا المعيار.
4. التمثيل لاختلاف وجهات نظر العلماء المحدثين لغويين حول هذا المعيار.
5. الترجيح لما يراه الباحثون مناسباً، مع التعليل لهذا الترجيح.

#### منهج البحث:

استخدم البحث عدة مناهج تكاملت في أثناء إجراء البحث؛ منها المنهج الاستنباطي، وذلك بعد استخدام المنهج الاستقرائي للوقوف على أقوال بعض القدماء والمحدثين لغويين وبلاغيين حول القضية المدروسة؛ لتحرير المسألة، كما استخدم المنهج التحليلي في تحليل النصوص المستشهد بها، وبيان سياقاتها ودلالاتها، وللوصول إلى ما يراه البحث مناسباً راجحاً في المسألة.

**حدود البحث:** هذا البحث له حدود موضوعية حيث يدور حول القرآن الكريم باعتبار كونه المعيار الأول للصحة اللغوية والفصاحة البلاغية، وحدود زمنية حيث يتناول هذا المعيار عند القدماء، وعند ثلاثة من المحدثين هم الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح سليم، والأستاذ الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري، والأستاذ الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، ثم رأى مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

#### الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات السابقة التي تناقش قضية الاستشهاد بالقرآن الكريم في اللغة والنحو؛ منها على سبيل المثال:

1. ((موقف النحاة من القراءات - دراسة تأصيلية)) للدكتور/ صالح محبوب محمد التنقاري، المنشور بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: بيان الفرق بين المنهجين البصري والكوفي في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، كما عاب على متأخري المدرستين إهدار الكثير من القراءات القرآنية لدى المدرستين تعصباً للمذهب والمدرسة النحوية.

2. ((الاحتجاج بالقراءات القرآنية وموقف النحاة منه)) للباحث/ محمود حسن عمر، منشور في [موقع الألوكة](#)، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الخطوات الأولى للدرس النحوي تتصل اتصالاً مباشراً بالقرآن الكريم؛ إذ قامت لخدمته وحمائته من اللحن والتحريف، ثم تطوّرت فشملت بلاغته وإعجازه، وتعدّدت لدراسة تأويله وتفسيره، ثم دراسته دراسة صوتية لمعرفة مخارج الحروف وتأثير بعضها في بعض. وأن علماء القراءات قد عرّفوا القراءة أكثر من تعريف، وبعض هذه التعريفات قريب من المقصود، والبعض الآخر يبعُد قليلاً، وهناك تعريفات متداخلة، وأن النحاة لم يكونوا على منهج واحد في أمر القراءات القرآنية التي تخرج عن قراءة الجمهور، فمنهم من ردّها بعضها، وقيل بعضاً آخر، ومنهم من جعل قراءات القرآن كلها حُجّة، كما أن القراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقّفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل، قبلوه، وما أبها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثيرٍ من الروايات اللغوية، وعدّوها شاذّة، تحفظ ولا يُقاس عليها.

3. ((موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية: دراسة وصفية تحليلية))، رسالة ماجستير للباحث/ إبراهيم أحمد عبد القادر إبراهيم، جامعة النيلين، كلية الآداب، السودان، تناولت هذه الدراسة تحليل موقف النحاة من القراءات القرآنية كأدلة نحوية. قدمت الدراسة نظرة تاريخية على منهج المدارس النحوية البصرية والكوفية. كما بينت الخلاف بين المدرستين حول قبول القراءات التي خرجت عن القياس النحوي. أوصت بعدم تحكيم القواعد المستنبطة من الشعر في القرآن الكريم، والاعتماد عليه كمعيار للقياس النحوي.

4. ((موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته)) بحث منشور في مجلة *Natural Sciences Publishing*، بجمهورية مصر العربية، أبريل 2021، للباحثة/ ابتهاج محمد علي الباز، وقد سلطت الباحثة الضوء على علاقة القرآن الكريم بالنحو، مبينة كيف أثر ظهور اللحن على تأسيس علم النحو. وناقشت مواقف النحاة من اعتماد القراءات القرآنية كأساس للنحو، وبينت التنوع بين القبول والرفض بين مدارس النحو الرئيسية وهناك الكثير كذلك من الأبحاث والرسائل العلمية التي تناولت قضية استشهاد النحاة واللغويين بالقرآن الكريم، إلا أننا لم نعثر -في حدود اطلاعنا- على بحث سابق يتناول قضية اعتبار القرآن الكريم معياراً للصحة والفصاحة، مازجاً بين الدراستين اللغوية والبلاغية؛ وعلى هذا تتضح الفروق بين الدراسات السابقة وهذا البحث على النحو التالي

- **الجديد في البحث الحالي:** مقارنة الآراء القديمة بالمعاصرة وتطوير منهجية لتوحيد معايير الاستشهاد بالقرآن الكريم في الدراسات اللغوية، واعتباره معياراً للصحة والفصاحة.
- **التوجه التحليلي:** بينما ركزت الدراسات السابقة على التحليل التاريخي، يسعى البحث الجديد لتقديم إطار تطبيقي لتحليل كيفية توظيف النصوص القرآنية في الدراسات النحوية المعاصرة.
- **الرؤية التوفيقية:** استكشاف إمكانية إيجاد رؤية موحدة بين المدارس النحوية القديمة وتوجهات النحاة المحدثين.

## هيكل البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمراجع.

## تمهيد:

## الصحة اللغوية:

جاء في ((لسان العرب)) قوله: "صحح: الصُّحُّ والصِّحَّةُ والصَّحاحُ خلافُ السُّقْمِ، وذهابُ المرض؛ وقد صحَّ فلان من علته واستصحَّ... وصحَّحه الله، فهو صحَّيح وصحاح، بالفتح، وكذلك صحَّيح الأديم وصحاح الأديم، بمعنى، أي غير مقطوع، وهو أيضاً البراءة من كل عيب وريب". (لسان العرب: 507/2، مختار الصحاح: ص150).

## الفصاحة:

جاء في ((التعريفات)) للجرجاني: "الفصاحة: في اللغة عبارة عن الإبانة والظهور، وهي في المفرد: خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس، وفي الكلام: خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات مع فصاحتها، احترز به على نحو: زيد أجلل، وشعره مستشزر، وأنفه مسرج، وفي المتكلم: ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح". (التعريفات: ص167، صبح الأعشى: 285/2، التوقيف على مهمات التعاريف: ص260).

## العلاقة بين الصحة اللغوية والفصاحة البلاغية:

وعلى هذا فمستوى الصحة اللغوية أو المستوى الصوابي الفصيح للغة هو: المستوى اللغوي الخالي من العلة والسقم والعيب. أي هو: "مراعاة العرف اللغوي المقتصر على بيئة خاصة في زمن خاص، مع اعتبار التطور في اللغة، يتوافق معه المتكلم ويلاحظه الباحث بهذه الصفات"، (المستوى اللغوي "للفصحي واللهجات وللنثر والشعر: ص10) "فالمستوى الصوابي معياراً لغوي يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال، وهو كالصوغ القياسي لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين بها الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويين، وإنما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال" (اللغة بين المعيارية والوصفية: ص72)، وهو "يتعلق بنشاط المتكلم؛ إذ هو معيار يراعيه في كلامه - عن غير قصد في الغالب - ويتنبه أو يتنبه له قصداً إذا حدثت مخالفة له، أو إذا كان في موقف التعلم للغة، حيث يلقت من قواعد النحو وجداول التصريف ما يجب عليه مراعاته في استعمال اللغة المتعلمة" (المستوى اللغوي: ص12) والفصاحة تعلق فوق الصحة بميزات بلاغية جمالية منها: الخلوص من تنافر الحروف والغرابة، ضعف التأليف وتنافر الكلمات؛ فالفصاحة مستوى جمالي للغة لا يحصل قبل الوصول إلى الصواب أو ما عبر عنه الجرجاني وغيره بالخلوص من مخالفة القياس.

## مجاور الصحة اللغوية باعتبارها من مقومات الفصاحة:

"هناك مجاور ترتكز عليها الجملة التي تعد صحيحة نحويًا ودلاليًا في اللغة -أي: موافقة للقياس-، هي:

1. وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمد المنطوق بالمعنى الأساسي.
2. مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النحوية السابقة.
3. علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة.

4. السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أكان سياقاً لغوياً أم غير لغوي" (النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي": ص52).

وعلى هذا فالوظائف النحوية تمد الجملة بالمعنى النحوي، وهذا المعنى النحوي الأولي له نظامه الخاص الذي تختلف درجاته، والنظام النحوي يتكفل ببيان هذا التدرج، فهناك صيغ نحوية مقبولة وصيغ غير مقبولة، وبعضها مسموح به في الشعر دون النثر، وبعضها مسموح به في بعض أنواع التعبير كالأمثال مثلاً... فالصحة الدلالية مشروطة بالصحة النحوية، ودلالة المفردات تعد دلالة أولية كذلك، وهي قابلة للتشكيل والتغيير حسب وضعها في الإطار النحوي، وكسر دلالة المفردات الأولية يؤدي إما إلى الخطأ الدلالي مع الصحة النحوية... وإما إلى الانتقال إلى المستوى المجازي في التعبير وذلك باستخدام المفردات في غير مواضعها التي يحددها لها معدل الاستخدام، بل في مواضع جديدة ومقبولة في الوقت نفسه". (النحو والدلالة: 57-58).

ومن الإخلال ببعض هذه المحاور ما روي "عن أبي حاتم قال: قال أبو العلاء العماني الحارثي -لرجل يرقص ابنته:

مَحْكُوكَةُ الْعَيْنَيْنِ مَعْطَاءُ الْقَفَا      كَأَنَّمَا قَدَّتْ عَلَيَّ مِنَ الصَّفَا  
تَمْشِي عَلَيَّ مِنَ شِرَاكٍ أَعْجَفَا      كَأَنَّمَا تَنْشُرُ فِيهِ مُصْحَفَا

(البيتان منسوبان للمجنون ابن جندب، وهما في: المزهري في علوم اللغة وأنواعها: 109/1) فقلت لأبي العلاء: ما معنى قول هذا الرجل؟ قال: لا أدري! قلت: إن لنا علماء بالعربية لا يخفى عليهم ذلك. قال: فأتهم. فأتيتُ أبا عُبَيْدَةَ فسألته عن ذلك فقال: ما أطلعني الله على علم الغيب! فلقيتُ الأصمعي فسألته عن ذلك، فقال: أنا أحسب أن شاعرها لو سُئِلَ عنه لم يُدْر ما هو. فلقيتُ أبا زيد فسألته عنه فقال: هذا المرقص اسمه المجنون بن جندب، وكان مجنوناً، ولا يُعرف كلام المجانين إلاً مجنوناً، أسألت عنه أحدًا؟ قلت: نعم فلم يعرفه أحدٌ منهم"، (المزهري في علوم اللغة وأنواعها: 109/1)، فعندما خالفت المادة اللغوية بعض مستويات الصحة مع محافظتها على مستويات الصحة النحوية، مع عدم إمكان صرف المادة اللغوية إلى المجاز المقبول عرفاً في اللغة، صار الكلام طقطقات وأفآت لا معنى لها.

ف"المعنى الوظيفي يحدد الفهم صوتياً من حيث إن الحروف مقابل استبدالي، وصرْفياً من حيث إن المبنى إطار شكلي يتحقق بالعلامة، ونحوياً من حيث إن العلاقة السياقية تكشف لنا عن ترابط المباني التي تحققت بالعلامات في سياق النص، أما ما فوق ذلك من معنى الكلمة المفردة أو معنى المقام -أي المعنى الدلالي الكامل- فذلك ما لا يتوصل إليه بواسطة المبنى فقط". (اللغة العربية معناها ومبناها: 184).

يقول عبد القاهر الجرجاني: "واعلم أنَّ ممَّا هو أصلٌ في أن يدقَّ النظر ويغمُضَ المسلك في توخِّي المعاني التي عرفت أن تتحدَّ أجزاء الكلام، ويُدخَل بعضها في بعضٍ ويشتدُّ ارتباطُ ثانٍ منها بأوَّل، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضْعاً واحداً، وأن يكونَ حائلُك فيها حالَ الباني يضعُ بيمينه هاهنا في حال ما يضعُ بيساره هناك، نعم، وفي حال ما يُبصرُ مكانَ ثالثٍ ورابعٍ يضعُها بعدَ الأولين". (دلائل الإعجاز: ص87).

"هذا والعلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق، فليس النظم إلا أن تضع كلامك الموضوع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه، وتعرف مناهجه التي تُهجت، فلا تخل منها بشيء". (مسالك القول في

ربما اتضح مما مضى أن المعنى الوظيفي ليس كل شيء، فكما قالوا: "لكل مقام مقال، ولكل زمان رجال"، ( عيون الحكم والمواعظ: ص 402) "وفكرة المقام هذه هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية، وهو الأساس الذي يبنى عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى، وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال، ومن المعروف أن جلاء المعنى على المستوى الوظيفي (الصوتي والصرفي والنحوي)، وعلى المستوى المعجمي فوق ذلك لا يعطينا إلا معنى المقال أو المعنى الحرفي، وهو معنى فارغ تماما من محتواه الاجتماعي والتاريخي، ومنعزل تماما عن كل ما يحيط بالنص من القرائن الحالية، وهي القرائن ذات الفائدة الكبرى في تحديد المعنى". (اللغة العربية معناها ومبناها: 337-338).

وعلى هذا فالمستوى الصوابي اللغوي ينبغي أن يراعي أولاً: العرف اللغوي لنظام صحة اللغة حيث نظامها الصوتي، وصيغها الصرفية، ومفرداتها وتراكيبها حسب أصول استعمالية خاصة، وثانياً: المستوى الاجتماعي لاستعمال اللغة؛ حيث إن في كل مجتمع من المجتمعات مهما كان صغيراً توجد مجموعة من الظواهر الاجتماعية التي تسود بين أعضائه، وهي ميراث من العادات العرفية التي تكونت على مر السنين، ولكي يعيش الفرد متوافقاً مع مجتمعه لا بد له أن ينسجم مع هذه المعايير الاجتماعية، واللغة من بين المظاهر الاجتماعية المختلفة عاملٌ أساسيٌّ من عوامل الاتصال بين الناس، وهي تدين بوجودها للمجتمع؛ إذ إن حاجة الناس إلى الاتصال والتفاهم قد دفعتهم دفعاً لإيجاد الوسيلة التي تحقق لهم وجودهم الاجتماعي، فلا بد لابن المجتمع -أو الموجود فيه- أن يتوافق مع بيئته الاجتماعية لغوياً. ومما يرتبط بالمستوى الاجتماعي للغة ويتعلق بفكرة الزمان: ثالثاً: البيئة الزمنية والمكانية الخاصة، فإراعي الناطق باللغة في نطقه عرف البيئة التي ينسب إليها، فبيئة الفصحى مثلاً تختلف عن بيئة اللهجات؛ إذ تستعمل الأولى عادة في المواقف الجدية والعامّة خطابية أو تأليفاً أو محادثة، وهي بذلك ترتبط ببيئة خاصة هي البيئة المثقفة فعلاً، أو التي يفترض فيها الثقافة، وهي أيضاً المستوى الذي يراعى في مواقف الخطاب العام الذي يتخطى حدود الإقليم فعلاً -كما في أجهزة الإعلام الحديثة- أو يفترض أن يتخطاه إذا تجمع في مكان واحد أفراد من أقاليم متعددة يتفاهمون جميعاً بلغة واحدة مشتركة، فالبيئة الخاصة تحدد المستوى الصوابي لمن يستعمل اللغة، فاقصّر المستوى الصوابي على زمن خاص هو ما يتفق في استعمال اللغة مع الواقع المشاهد، فالمرء ينطق اللغة وفق نظامها الذي وجدها به في عصره؛ إذ تتغير اللغة من عصر إلى عصر، والأفراد يكتسبون لغتهم من بيئتهم وفي عصرهم الذي عاشوا فيه. (المستوى اللغوي: 14-28)

وبعد بناء هذا النظام اللغوي الرصين للصحة اللغوية يأتي الجانب الجمالي للغة والبلاغة وهو الفصاحة؛ والفصاحة في المفردة مبنية على خلوص الكلام من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس، وفي الكلام: خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات مع فصاحتها.

القرآن الكريم يعد المعيار الأول للصحة اللغوية والفصاحة البلاغية؛ يقول ابن الأثير: "وحضر عندي في بعض الأيام رجل متفلسف فجرى ذكر القرآن الكريم، فأخذت في وصفه، وذكر ما اشتملت عليه ألفاظه ومعانيه من الفصاحة والبلاغة، فقال ذلك الرجل: وأيّ فصاحة هناك وهو يقول: تلك إذا قسمة ضيزى؟ فهل في لفظة ﴿ضِيزَى﴾ (النجم: 22) من الحسن ما يوصف؟ فقلت له: اعلم أن لاستعمال الألفاظ أسراراً لم تقف عليها أنت ولا أئمتك... وهذه اللفظة التي أنكرتها في

القرآن، وهي لفظة ﴿ضَبْرِي﴾ فإنها في موضعها لا يسدّ غيرها مسدّها؛ ألا ترى أن السورة كلها التي هي سورة النجم مسجوعة على حرف الياء، فقال تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ (١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ (٢)﴾، (النجم: 1-2)، وكذلك إلى آخر السورة، فلما ذكر الأصنام وقسمة الأولاد وما كان يزعمه الكفار قال: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ (٢١) تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ (٢٢)﴾ (النجم: 21-21)؛ فجاءت اللفظة على الحرف المسجوع الذي جاءت السورة جميعها عليه، وغيرها لا يسدّ مسدّها في مكانها، وإذا نزلنا معك أيها المعاند على ما تريد قلنا: إن غير هذه اللفظة أحسن منها، ولكنها في هذا الموضع لا ترد ملائمة لأخواتها، ولا مناسبة؛ لأنها تكون خارجة عن حرف السورة، وسأبين ذلك فأقول: إذا جئنا بلفظة في معنى هذه اللفظة قلنا: قسمة جائرة أو ظالمة ولا شك أن جائرة أو ظالمة أحسن من ضيزى، إلا أنا إذا نظمنا الكلام قلنا: ألكم الذكر وله الأنثى تلك إذا قسمة ظالمة؛ لم يكن النظم كالنظم الأول وصار الكلام كالشيء المعوز الذي يحتاج إلى تمام، وهذا لا يخفى على من له ذوق ومعرفة بنظم الكلام، (المثل السائر: 161/1-162) و"لما كان الغرض تهجين قولهم، وتفنيدهم، والتشنيع عليها اختيرت لها لفظة مناسبة للتشنيع كأنما أشارت خساسة اللفظة إلى خساسة أفهامهم وهذا من أعجب ما ورد في القرآن الكريم من مطابقة الألفاظ لمقتضى الحال" (إعراب القرآن الكريم وبيانه: 356/9).

فهذه الكلمة جاءت معلقة على سلوك معيب حيث جعلوا لله الإناث - سبحانه - ولهم الذكور، مع الإصرار على قتلهم البنات؛ والآية الأولى: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ﴾ (النجم: 21)، اشتملت على استفهام إنكاري. والآية الثانية: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ (النجم: 22) اشتملت خاتمتها على التهكم؛ وهما معنيان متناسبان، أولهما كالمقدمة لثانيهما. وهذه الكلمة الغريبة ﴿ضَبْرِي﴾ أليق ما تكون دلالة على التهكم؛ لأنها وضعت حالة التهكم في إنكاره من إمالة الرأس واليد بمذنين المدين منها إلى الأسفل والأعلى، وجمعت إلى كل ذلك غرابة الإنكار بغرابتها اللفظية، ومن عجب نظم هذه الكلمة نفسها. واثلاؤها مع ما قبلها إذ هي مقطعان أحدهما مد ثقيل، والآخر مد خفيف. وقد جاءت عقب غنتين في ﴿إِذَا﴾ و ﴿قِسْمَةٌ﴾ إحداها خفيفة حادة، والأخرى ثقيلة متفشية؛ فكأنها بذلك ليست إلا مجاوبة صوتية لتقطيع موسيقى. (خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية: 249/1).

فلا ريب في فصاحة ما جاء به القرآن لفظاً ومعنى، والبحث في مباحثه يركز - إن شاء الله تعالى - على دراسة تركيب القرآن الكريم في مفرداته وجمله؛ باعتبارها معياراً للصحة اللغوية، مع الوضع في الاعتبار أن الصحة اللغوية عنصر من عناصر الفصاحة كما سبق بيانه.

### المبحث الأول: معيارية القرآن الكريم للصحة اللغوية والفصاحة عند القدماء

قد تباينت وجهات نظر النحويين في هذه القضية منذ القدم، فلم تسلم قراءة من القراءات السبع المعتد بها من طعوتهم، وهاك إيجاز ذلك:

(1) قراءة ابن عامر (ت 118هـ) وجه إليها التلحين 18 مرة.

- (2) قراءة حمزة (ت 150 هـ) وجه إليها التلحين 15 مرة.
- (3) قراءة نافع (ت 169 هـ) وجه إليها التلحين 12 مرة.
- (4) قراءة الكسائي (ت 180) وجه إليها التلحين 11 مرة.
- (5) قراءة ابن كثير (ت 120 هـ) وجه إليها التلحين 9 مرات.
- (6) قراءة أبي عمرو (ت 154) وجه إليها التلحين 7 مرات.
- (7) قراءة عاصم (ت 127) وجه إليها التلحين 7 مرات. نظرية النحو القرآني "نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية: ص 145".

فـ"جميع القراءات مع الأسف أصابها الطعن، أو التجريح، أو المعارضة بأي وجه من الوجوه -مع الأسف الشديد- ولم تسلم لنا أية قراءة مهما كانت درجتها من الصحة والتوثيق والتواتر، فهل هذا يجوز؟ وهل يصح من المسلم الغيور على دينه وكتابه المقدس أن يسلم بهذا الطعن أو ذلك التجريح؟ (وبعيداً عن الدافع الديني، فإن "القرآن مصدر من أوثق المصادر للقياس اللغوي، فالنحاة متفقون على أنه من أهم الأصول التي يعودون إليها عند القياس وعند الاستشهاد" أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي: 95، وراجع: في أصول النحو: 28-29، لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية": 16-21)، وهل يجمل بنا أن نستسلم لكل ذلك دون أن ندافع عن كتاب الله بكل ما أوتينا من قوة وحجة وإقناع؟" نظرية النحو القرآني: 144.

كل هذه الطعون ووجهت إلى القراءات القرآنية التي نقلها السادة الحفاظ سلفاً عن خلف، وهذا دفع بدوره بعض الأيدي العابثة إلى الإشارة بأصابع الاتهام الموتورة إلى النص القرآني، ومن هذه الأيدي أيدي بعض المستشرقين الذين وجدوا من هذه الطعون بذرة لو أحسنوا غرسها -في زعمهم- لأنت أكلها، دفاع عن القراءات القرآنية المتواترة في مواجهة الطبري المفسر: 28، 29، وهذا أمر طبيعي من أقوام حقدوا أشد الحقد على كتاب أنزل من عند الله ولم ينله تحريف ولا زيف على مر العصور، عندما رأوا أهله يُلجئون ما جاء به، مع العلم أنه نزل بلغتهم العصماء، وجاء وفقاً لنظامها الدقيق، وإذا نظرنا إلى وجهة نظر المدارس النحوية وجدنا الآتي: "البصريون كانوا لا يبحثون بالقراءات إلا في القليل النادر الذي يتفق مع أصولهم ويتناسق مع مقياسهم، وذلك كاستدلالهم مثلاً في كلا وكتنا (الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 439) ب قراءة حمزة والكسائي"، حيث استدلوا على أن الألف فيهما ليست للثنائية بقراءة حمزة والكسائي ب"أما تجوز إمالتها قال الله تعالى ﴿إِذَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [سورة الإسراء: 23]، وقال تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْجُنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [سورة الكهف: 33] قرأها حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيهما، ولو كانت الألف فيهما للثنائية لما جازت إمالتها لأن ألف الثنائية لا تجوز إمالتها" الإنصاف: 2/ 488، وراجع: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات: 2/ 90، مغني اللبيب: 268، 481، التبيان في إعراب القرآن: 2/ 817، لسان العرب: 15/ 228. القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية ص 109. "هذا والكوفيون لم يتحفظوا في مجال القراءات كما تحفظ البصريون، ذلك لأنهم رأوا أن القراءات سندها الرواية، وهي من أجل هذا أقوى في مجال الاستشهاد من الشعر وغيره؛ لأن شعار الرواة فيها الدقة والضبط والإتقان، ومن ثم كانت في نظرهم مصدراً لتقعيد القواعد وبناء الأساليب، وتصحيح الكلام بغض النظر عن موافقتها للمقياس المأخوذ أو عدم موافقتها؛ لأنها في ذاتها يجب أن تُشتق منها المقياس، وتُستمد الأصول"، (القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: 109، 110)، فهذه هي

النظرة القديمة للقرآن الكريم كـمعيار من معايير اللغة.

### المبحث الثاني: نظرة المحدثين للقرآن الكريم باعتباره معياراً لغوياً وبلاغياً

قصداً للاختصار اختار البحث ثلاثة مواقف من مواقف المحدثين تجاه القرآن الكريم وقراءته - من ناحية كونها معياراً للغة الصحيحة الفصيحة - وهذه المواقف تمثل الاتجاهات العامة لنظرة المحدثين تجاه هذه القضية، وهي للعلماء الأفاضل: الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح سليم، والأستاذ الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري، والأستاذ الدكتور/ عبد العال سالم مكرم. حيث يرى هؤلاء العلماء وجهات نظر متباينة، كلها تهدف إلى الحرص على صحة اللغة، ولم تخرج آراء المحدثين - أو القدماء - عن آراء هؤلاء الثلاثة، وهالك بيان وجهات نظرهم في إيجاز.

يرى الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح سليم أن النحو لو خالف ما جاءت به القراءات القرآنية، فيجب اتباع ما استقرت عليه آراء النحاة، وألا يقفَ متكلم اللغة قفوَ النص القرآني لو خالف ما استقر عليه النحاة، فيقول: "بقي بعد ذلك سؤال: هل يجوز للمتكلم أو الكاتب أن يستعمل في كلامه مثل ما جاء في قراءة قرآنية مما خالف قواعد النحاة، ولو على التأويل الذي أُوّل به حتى أُخْرِجَ عن مجال اللحن؟ وأجيبُ بعدم جواز القياس على ذلك، لا من أجل الحفاظ على القواعد اللغوية المستقرة عند الجميع فقط، وإنما لأن المتكلم من البشر، فينبغي أن يجري كلامه على نسق المطرد من كلامهم، بلا تأويل أو تحريج، إذ لو فتحنا هذا الباب التأويلي التخريجي لاستعصى الفهم على كل أحد، والإفهام من كل أحد، وفيه من الفوضى والاضطراب ما فيه" (المعيار في التخطئة والتصويب: 89)، وواضح من كلامه أنه لا يعترض على صحة القرآن وقراءته؛ لأنه كلام الله تعالى، ولكنه يرى أن كلام البشر يجب أن يجاري كلام البشر، فكأنه يرى أن القرآن الكريم لا يجاري كلام البشر، بدليل أنه يقول في موضع آخر: "أما أنا فأوجز لك اختياري في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وجرى نظائرها في كلام الناس بالقياس فأقول: ليس في القرآن لحن، والمخطئون لبعض هذه القراءات هم المخطئون - وقد أوضحت عذرهم فيما سبق - وهو أنه ربما لم يصح عندهم ما صح عند غيرهم من تواتر ما خطفوا (البرهان في علوم القرآن: 319/1)، وإنما هي قراءات جرت على وفق لهجات القارئ وتأثرت بها، وهي متغايرة فيما بينها ولا يصح أن توازن لهجة بأخرى، فيحكم عليها باللحن لأنها تخالفها، إذ المعتد به في أمر هذه القراءات ليس موافقة العربية وإنما هو صحة السند، أو ما يعبر عنه بالرواية لا الدراية" (المعيار في التخطئة والتصويب: 88)، فهو يرى أن ما اتفق عليه جمهور علماء القراءات من صحة السند للقراءة هو المقياس في صحتها، وهو بهذا لا غبار على كلامه في هذه النقطة من تلك المسألة، فالقراءات الصحيحة لا لحن فيها، وهذا لا شك فيه، أو كما يقول: "من الوجهة النظرية: لا يشك أحد من علماء اللغة أو غيرهم في أن القرآن الكريم كلام الله عز وجل، المنزل على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد تحدى العرب جميعاً فجزوا أن يأتوا بمثله أو ببعض من مثله، فأمن من آمن، وبُعث من كفر، ولم يؤثر عن أحد من العلماء رأياً بأن القرآن ليس حجة، أو لا يصلح أن يكون حجة لغوية، بل هو بقراءته الثابتة كلها سيد الحجج، إذ القراءة سنة متبعة لا يصح ردها ولو خالفت القياس اللغوي" (المعيار في التخطئة والتصويب: 62) فهو يرى أن القرآن كلام الله تعالى، لا شك في ذلك وهو حجة ولو خالف القياس النحوي، لكن هذا من الناحية النظرية فقط، "أما من الوجهة العملية التطبيقية: فلم تجتمع كلمتهم على الالتزام بما أيّدوه نظراً، بل خرج عن ذلك بعضٌ منهم، فعرض بعض القراءات على معيار كلام العرب، قياساً وشدوذاً وتضعيفاً ورفضاً وتخطئةً أحياناً،

ولم يرتض ذلك الكثير منهم، بل وافق التطبيق عندهم رأيهم السابق في القرآن، وعرضوا لمن خطأً، يردون عليه، ويخرجون ما خطأً على وجه لغوي، وكان أن وجدنا في القراءات القرآنية معيارين مختلفين صواباً وخطأً". (المعيار في التخطئة والتصويب: 62).

الرأي الثاني وهو رأي الأستاذ الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري، الذي سطر كتاباً بعنوان ((نظرية النحو القرآني))، رأى فيه تعديل القواعد النحوية بناء على القراءات القرآنية ولو خالفت المؤلف من قواعد النحاة، وكان شعاره في هذا قول أبي حيان: "ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون". (البحر المحيط في التفسير: 500/3)، وكانت لنظريته أهدافاً منها:

1) خدمة القرآن الكريم أولاً وقبل كل شيء؛ ليصبح القرآن المصدر الأول في كل تقعيد وتقنين، ومن بينها القوانين النحوية وقواعده المطردة، انطلاقاً من المبدأ الراسخ وهو تحكيم القرآن في كل أمورنا الدينية والعلمية، واتخاذة دستوراً خالداً قولاً وعملاً.

2) خدمة النحو العربي؛ حيث إنه يعطيه قوة وشمولاً وحصانة ما بعدها حصانة، كما أنه يبينه بناء قوياً سليماً شاملاً معتمداً على أوثق نص في الوجود وهو القرآن الكريم.

3) من أهداف نظرية النحو القرآني أن يكون ثمرة علمية لكل ما سبقه من الدراسات؛ لهذا نراه قد وضع بين أيدي الدارسين خطة واضحة لتطبيق النحو القرآني، وعدل كل ما يحتاج إلى تعديل في القواعد النحوية المؤلفوة لتساير النصوص القرآنية المحكمة، وبهذا يستقيم النحو ويسهل تحصيله والإلمام به في يسر وسهولة. (نظرية النحو القرآني: 16).

وبناء على ذلك وضع تعديلاً لمجموعة من القواعد النحوية في النحو المؤلف، بناها على المستنتج من القراءات القرآنية الصحيحة المتواترة، فهو يقول: "وإذا سلمنا بأن القرآن هو أوثق المصادر على الإطلاق، وأن النحو قد استنبط منه كما استنبط من المصادر الأخرى، كان لزاماً على الباحث المنهجي أن يخضع النحو للقرآن، لا أن يخضع القرآن للنحو" (نظرية النحو القرآني: 24).

وهذا ليس رأيه فحسب، بل إنه رأى جمهور عريض من العلماء قديماً وحديثاً، "فأية قراءة ثابتة القرآنية استجازها أي إنسان أو لم يستجزها هي عند المسلمين خاصتهم وعامتهم في كل زمان ومكان ليست جائزة فحسب وإنما هي واجبة وجوباً؛ بسبب أساسي هو أنها بعض النص القرآني المعجز بلفظه ومعناه كليهما، وأية قراءة ثابتة القرآنية تعجب أي إنسان أو لا تعجبه وتنزل على هواه وفهمه أو لا تنزل هي معجبة لكل المسلمين، على اختلاف مراتبهم في الفصاحة والبلاغة وفي كل زمان ومكان أيضاً، فإذا شذ عنهم فرد فالأصح في الفهم والأعدل في الحكم أن يكون هذا الفرد وحده هو الذي زاغ بصره ومال ميزانه". (دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر: 20، 21).

والرأي الثالث وسّع دائرة المسألة، ففي الرأي الثاني كان النقاش حول القراءات المتواترة الصحيحة المجمع على صحتها، لكن هذا الرأي يجعل من القراءات الشاذة ليس فقط معياراً، لكنه يجعل منها سبيلاً للتصحيح اللغوي حيث يرى الأستاذ الدكتور/ عبد العال سالم مكرم أنه لا شك أن القراءات الشاذة مورد ضخم لكثير من الاستعمالات اللغوية التي تدل

في ظاهرها على بعدها من البناء اللغوي السليم، وعند التدقيق والتحقيق يتبين لنا أن هذه الأسباب التي نرميها بالبعد عن العربية لها ما يسندها من القراءات القرآنية. (القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: 89-91).

ويذكر أنه في بحث نشره الأستاذ الدكتور أحمد مختار في كتاب ((الموسم الثقافي لكلية البنات الجامعية عام 1984

- 1985)) بعنوان: ((القيمة اللغوية للقراءات القرآنية)) أشار إلى هذه الظاهرة في عدة نقاط نلخصها فيما يلي:

1. الفعل (تَوَفَّى) ففي ((اللسان)): "تَوَفَّى فلان وتوفاه الله: إذا قبض نفسه"، (لسان العرب: 400/15)، وفي ((الصحاح)): "أي: قبض روحه" (تاج اللغة وصحاح العربية: 2526/6)، فالوفاة للإنسان من الله تعالى، تقع عليه، ومن هنا كان الفعل تَوَفَّى مبنياً للمجهول دائماً في اللغة الفصحى.

وفي استعمالنا اللغوية الشعبية نقول: فلان تَوَفَّى. ونرمي من يقول هذا بالجهل، وعدم استيعاب اللغة الفصيحة. يقول الأستاذ الدكتور مختار: "جاءت القراءة القرآنية مصححة النطق الحديث وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ

يَتَوَفَّى﴾ (سورة الحج: 5) فقد قرأ الأعمش وغيره: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يَتَوَفَّى﴾ بالبناء للمعلوم.

أقول حينما جاءت الآية القرآنية الشاذة مصححة لهذا الاستعمال فما علينا ضير إذا استعملنا هذا التعبير.

2. الفعل (هَرَعَ) في كتب اللغة مبني للمجهول دائماً، ومضارعه (يَهْرَعُ)، فإذا قيل: (إن فلان هَرَعَ - بالبناء إلى المعلوم - إلى أداء الواجب) رمينا من قال بهذه الصيغة بأنه خرج عن الخط اللغوي السليم. ولكن من القراء من قرأ: ﴿وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يَهْرَعُونَ إِلَيْهِ﴾ (هود: 78).

وعلى الرغم من أن هذه القراءة مجهولة القارئ إلا أننا نعتمد عليها في المجال اللغوي لتصحيح بناء (يهرعون) للمعلوم، وأنه لا ضير على استعماله بناء على هذه القراءة.

ومما يدل على أن القراءة الشاذة مقيدة بالرواية أن هذه الصيغة كررت في الصفات في قوله تعالى: ﴿فَهُمْ عَلَى آثَارِهِمْ

يَهْرَعُونَ﴾، سورة الصفات: 70. وجاءت على اللغة الفصيحة بالبناء للمجهول، وإلا لقرئت مرة أخرى في هذا الموضوع بالبناء للمعلوم؛ لأن الذي قرأها في هود شاذة بالبناء للمعلوم من السهل أن يسير على مذهبه فيقرؤها في الصفات بالبناء للمعلوم، ولكن القراءة حتى ولو كانت شاذة ليست رأياً أو مذهباً أو منهجاً، ولكنها سماع ورواية.

3. استعمال (كلا) مع المثنى المؤنث المجازي:

يذكر الدكتور / مختار أنه: "يشيع في الاستعمال الحديث استعمال: (كلا) مع المؤنث المجازي التأنيث، فنقول: (كلا

الدولتين) و(كلا الصحيفتين) ونحو ذلك. وقد جاءت القراءة القرآنية لتصحيح هذا الاستعمال. وذلك في قوله تعالى: ﴿كَلَّمْنَا الْجِنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا﴾ (سورة الكهف: 33) فقد قرأها ابن مسعود: ﴿كَلِمَا الْجِنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا﴾. (روح المعاني: 274/15). القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: 89-91).

فالأمر هنا لم يعد وفقاً على القراءات الصحيحة، ولكنه تعداها إلى القراءات الشاذة أيضاً، فشذوذ القراءة لا يعني

أنها غير صحيحة، ولكنه يعني عدم بلوغها حد التواتر، وعلى هذا فلا غرابة في هذا الرأي.

رأي وتعليق:

مما لا شك فيه أن لكل رأي من الآراء السابقة وجهته وهدفه النبيل، لكن بالنسبة للرأي الأول، الذي يرفض تماماً

إحداث أي تغيير في النحو المؤلف ليلائم القراءات القرآنية، ويرد معلقاً على صاحب نظرية النحو القرآني قائلاً: "لو اتجه الآن باحث إلى استنباط القواعد النحوية أو الصرفية أو اللغوية عموماً من القرآن الكريم لما وصل إلى غير ما وصل إليه النحاة، أو إلى أكثر منه، ولن يظفر بنظرية جديدة للنحو القرآني تكون مخالفة للقواعد النحوية التصريفية المستنبطة من كلام العرب، وما علينا الآن إلا أن نقترح توسعة هذه القواعد بإدخال ما جاء في بعض القراءات الثابتة بالتواتر، دون أن يحكم عليها بالخطأ، ولكن لا ينبغي أن يكون ذلك مما يُقاس عليه"، (المعيار في التخطئة والتصويب: 86) فإنه يحرم اللغة من الكثير من مواردها الغنية؛ لأن "القراءات القرآنية هي المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائداً في شبه الجزيرة العربية، فهي أصل المصادر جميعاً في معرفة اللهجات العربية" (اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 83-84)، فهي "سجل واف للغات التي نزل بها القرآن الكريم، وما دام سندها الرواية، ودعامتها السماع، فهي من أجل هذا أقوى من المصادر الأخرى كالشعر وغيره؛ لأن رواة القراءات يتخرجون من عدم الدقة فيها على حين لا يباليون بالحرص في غيرها حينما تحون الحافظة، أو يستبد النسيان، أو يقع على الألسنة التحريف"، (القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: 110)، ومن المعلوم أن القراءات من الوحي بلا شك، فمن أعلم باللغة من خالق اللغات والناطقين بها، وهنا للبحث أن يتساءل: لو جاء قارئ من القراء الذين يرفض هذا الرأي أن يأخذ بقراءته وروى بيتاً لامرئ القيس، أو للناطقة، فما موقف النحو العربي منه؟ والرد هنا - كما هي عادة النحاة - إما النظر إليه والتفكير عليه، أو جعله في باب الضرورة الشعرية، لكنه لن يُرمى باللحن كما زُمت بعض القراءات القرآنية!!

وبالنسبة للرأي الثاني فهو رأي له وجاهته، وللبحث وقفة مع القواعد التي نظمها صاحبه بناء على القراءات القرآنية.

والرأي الثالث: فسيأتي أن مجمع اللغة العربية يقترب من هذا النص - أي القرآن الكريم - ويأخذ منه بنصيب، فالجمع كما احتج بالقراءات المتواترة احتج بالقراءات الشاذة، ولم يفرق بينهما متابعاً في ذلك متأخري النحويين كابن مالك وغيره، فقد استدلل لظاهرة إسكان حرف الإعراب - على سبيل المثال - بآيات عديدة جاءت في قراءات متواترة وشاذة.

فهو رأي في ظاهره صحيح، وفي باطنه، لكن لهذه المسألة جانب آخر سيوضحه البحث عقب عرض القواعد التي عدّها صاحب نظرية النحو القرآني.

### المبحث الثالث: موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة

وبعد عرض البحث هذا الطرف اليسير من الجهود الفردية في هذه المسألة، حان وقت الجهود الجمعية، وتمثلت هنا في جهود مجمع اللغة العربية في القاهرة، وآراء علمائه وأعضائه الأجلاء، وقد تنوعت المواقف بين مؤيد لتغيير القواعد ورافض، وقد بالغ بعض الرافضين لمنهج النحاة في رفضهم أمثال الدكتور/ طه حسين، وبالغ بعض المؤيدين لحجية القرآن الكريم في تأييدهم أمثال الأستاذ/ محمد محي الدين، وعلى هذا فتلك أهم الجهود والآراء الجمعية للمجمع، متنوعة بآراء أبرز المؤيدين والمعارضين.

فقد اعتمد المجمع على القرآن الكريم في الاستدلال لما درسه من مسائل، وهو وفي الغالب لا ينص في القرار على

الآية المستشهد بها؛ لأن القرار ما هو إلا نص الحكم أو القاعدة التي توصل إليها مؤتمر المجمع، وهو يطوي وراءه مذكرة أو بحثاً أو مناقشة، ومن أمثلته: قرار إعمال المصدر عمل فعله مطلقاً؛ حيث جاء نص القرار: "يجوز إعمال المصدر عمل فعله مطلقاً"، (تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة التاسعة والخمسين: عام 1993م، ص2)، وقرار المصدر الصناعي، حيث جاء نص القرار: "إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب والتاء". (محاضر الجلسات، الدورة الأولى: 427).

لكن يجيء في بعض القرارات النص على الآية المستدل بها، كما في قرار ضابط اسم المصدر وعمله (مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: 105)، فقد استدلت المجمع بقوله تعالى: ﴿ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾، (سورة آل عمران: آية 195. راجع: إعراب القرآن للنحاس: 428/1)، وفي قرار لحوق علامة التثنية أو الجمع بالفعل الذي فاعله اسم ظاهر (مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: 39)، حيث جاء في القرار الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الأنبياء: آية 3. وراجع: الانتخاب لكشف الأبيات المشككة: 42)، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ (المائدة: آية 71. راجع: مغني اللبيب: 479).

وفي بعض القرارات يُقال فيها: "وقد ورد أمثلته في القرآن"، من غير نص على الآية، كقرار إعراب الاسم المرفوع بعد(إن)الشرطية، فجاء فيه: "يجيء الاسم المرفوع بعد(إن)الشرطية أحياناً في نصوص كثيرة في القرآن والشعر، وللنحاة في إعرابه رأيان:

أ. رأي البصريين وهو أن الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

ب. ورأي الأخفش والكوفيين أنه مبتدأ.

واللجنة تؤثر بالأخذ بالرأي الثاني؛ لأن فيه أخذاً بالظاهر، واستغناء عن تقدير ما لا يحتاج إليه الكلام، وتيسيراً على المتعلمين، وتنظيراً بين (إن) و(إذا) الشرطيتين في مثل هذا الاستعمال" (تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الثانية والخمسين: عام 1986م، ص2)، وكقرار تمييز أدنى العدد بجمع الكثرة جاء فيه: "يرى المجمع قبول ما شاع استعماله جمع كثرة في تمييز أدنى العدد تيسيراً على الكتاب، لما صرح به النحاة من استعارة جمع الكثرة للقلة، ودلالة جمع الكثرة على القليل والكثير، ولما ورد من أمثلة في القرآن والحديث والشعر وكلام العرب" (في أصول اللغة: 121/3).

أما ما كُتب على القرار من مذكرة أو بحث فالغالب أن يُورد الكاتب آية أو آيتين تجيء على المسألة، بل قد يذهب بعض الباحثين إلى الاستدلال بآية أو بآيات ليست نصاً في المسألة، وإنما تُحمل عليها بشيء من التأويل، ومن ذلك استدلال الأستاذ عباس حسن -رحمه الله- بقوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ (الانفطار: آية 8. راجع: مغني اللبيب: 746)، على أن قول القائل: (اشترى أيّ كتاب)، تكون (أي) فيها للصفة، والموصوف محذوف كما في الآية لأن تقديرها عنده: فعدلك في صورة أي صورة عجيبة، ثم حذف الموصوف، ثم قال: "وحسبنا أن ينطبق على كلامنا ما ينطبق على القرآن الكريم أفصح كلام عربي"، (في أصول اللغة: 208/2)، مع أن (أيا) في الآية فيها معنى الاستفهام كما يقول الباقولي، (كشف المشكلات وإيضاح العضلات لجامع العلوم: 1435/2)، والسمين الحلبي (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 711/10)، وهذا من عناية المجمع بالاستدلال بالقرآن الكريم في مسأله.

وكما احتج المجمع بالقراءات المتواترة احتج - كذلك - بالقراءات الشاذة، ولم يفرق بينها، فقد استدلت لظاهرة إسكان حرف الإعراب بآيات عديدة (في أصول اللغة: 2/172 186). جاءت في قراءات متواترة، وشاذة، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ (سورة البقرة: آية 67. راجع: الخصائص: 2/340)، بإسكان الراء، وقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْهُمْ بِأَسْمَاءِ﴾ (النساء: آية 172. راجع: الجمل في النحو: ص 219-200)، بإسكان الراء أيضاً، والقراءة الأولى سبعية قرأ بها عمرو بن العلاء، والثانية شاذة قرأ بها الأعرج. (القراءات وعلل النحويين فيها: 1/47).

واستدل لإعمال (إذن) مع فصلها عن معمولاتها ب(لا) النافية بقراء أبي: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (بالنصب، الإسراء: آية 76. راجع: إملاء ما من به الرحمن: 2/95)، وهي قراءة شاذة، وجاء في القرار: "ورودها في القرآن بالفصل ب(لا) ليس يمنع عملها، وكون ورودها في القرآن قراءة لا يمنع الاحتجاج به، فالقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج" في أصول اللغة: 2/133)، وهذا نص في الاحتجاج بالقراءات الشاذة، ومثله أنه جاء في قرار دراسة اللهجات العربية المعاصرة: "تدرس اللهجات العربية وتطبق عليها القراءات، وفي أثناء هذه الدراسة تدرس اللهجات العامية، ويرد الصحيح منها إلى أصوله العربية، ويُبين ما لا يمكن رده إلى لهجة من اللهجات العربية". (مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: 29).

واعترض بعض المجمعين مثل الدكتور/ طه حسين، والأستاذ/ محمد بهجة الأثري (البحوث والمحاضرات في الدورة الثلاثين: ص 78، 105)، على منهج النحويين في التقييد والاستدلال بالقرآن؛ لأن كثيراً منهم يخضعون القرآن لتلك القواعد التي وضعوها، وربما استدلوها لصحة إعراب آية أو توجيهها بأبيات من الشعر، وكان الأولى أن يقبلوا ما جاء في القرآن وإن خالف القاعدة، كما فعل ابن مالك. (البحوث والمحاضرات في الدورة الثلاثين: 105).

واستدل الأستاذ علي السباعي بقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ﴾ (القصص: آية 12. انظر: لسان العرب: 8/126)، على جواز جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة جمع تكسير، وأنكر أن يجيء في القرآن شاذ (في أصول اللغة: 2/34).

ويقول الشيخ عبد الرحمن تاج في استعمال (أفعل) التفضيل مما لا يدل على مشاركة: "لا ينبغي أن يقال إنه شاذ أو ضعيف، فإننا نجد قد ورد في آيات كثيرة من الكتاب العزيز" (مجلة مجمع اللغة العربية: الجزء الثامن والعشرون 18). ويقول الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد: "ما ورد في القرآن مرة واحدة يؤسس قاعدة ... وإن هذا حكم العقل والدين معاً". (القياس في اللغة العربية: ص 235).

أما الأستاذ/ عبد الرزاق محي الدين - عضو المجمع - فيرى أن ورود الاستثناء الموجب مرفوعاً في القرآن الكريم مرة أو مرتين لا يؤسس قاعدة، ولا يحل محل قاعدة أيضاً؛ لأن الواجب أن نقعد قواعدنا على أساس الشائع، والأكثرية المطلقة، والمثال أو المثالان في القرآن يجب تأويلهما (القياس في اللغة العربية: 34، 35).

#### المبحث الرابع: تعديل القواعد النحوية تبعاً للقراءات القرآنية

إذا كان البحث قد تناول الجهود الجمعية والجهود الفردية، فقد أثر البحث أن يُلقى ضوءاً على جهد فردي يرى صاحبه تعديل أربعين من القواعد النحوية تبعاً للقراءات القرآنية، وقد أخذ البحث طرفاً من هذه القواعد وتعديلاتها وشواهد

التعديل، فهذا هو البحث يلقي نظرة على القواعد التي اقترح تعديلها الأستاذ الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري.  
وهناك هذه القواعد وما اقترحه الأستاذ الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري من تعديل لها ونماذج من استشهاداته:  
القاعدة الأولى: (نظرية النحو والقرآني: ص158)

"لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض إلا بعد إعادة الخافض".

التعديل:

"يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض".

من شواهد التعديل:

قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾، (النساء: 1) حيث قرأها حمزة بجر الأرحام عطفا على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض. (مناهل العرفان: 309/1-311).

ويرى البحث قبول هذا التعديل؛ حيث جاءت به قراءة قرآنية متواترة، وهو رأي أحد قطبي علم النحو العربي (مدرسة الكوفة) ولهم له علل وشواهد وبراهين مقنعة، (الإنصاف في مسائل الخلاف: 436/2) مع قبول التأويلات المقبولة لهذه القراءة التي تثري المعنى القرآني.

القاعدة الثانية: (نظرية النحو والقرآني: ص158)

"لا يجوز الفصل بين المتضايقين في النثر مطلقاً".

التعديل:

"يجوز الفصل بين المتضايقين في النثر بالمفعول به".

الشاهد:

قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾، (سورة الأنعام: 137)، حيث قرأها ابن عامر ببناء الفعل (زَيْنَ) لغير الفاعل، ونصب (أَوْلَادَهُمْ) وجر (شُرَكَاءُهُمْ) (الإيتقان: 204/1)

وقد دارت بين النحاة والقراء محاورات كثيرة في هذه المسألة، وقد كثر دوارن الأمر على ألسنة النحاة وأسنة أقلامهم، (الأصول في النحو: 473/3) ويرى البحث جواز ذلك لأن القارئ عربي صريح، وقراءته متواترة، فقد قرأ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووافقتها كثير من أقوال العرب، المستشهد بهم، وقد كثر هذا الاستعمال على ألسنة وأقلام المثقفين في أيامنا هذه؛ فلا ضير من الأخذ بمعياريته.

القاعدة العاشرة:

"لا يجوز همز (معايش)، وما ورد من ذلك فهو خطأ لا يلتفت إليه" (نظرية النحو والقرآني: ص161).

تعديل القاعدة:

"همز (معايش) جائز ولا خطأ فيه، وقد ورد السماع بذلك".

الشاهد:

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾، (سورة الأعراف: 10) حيث

قرأها نافع في رواية خارجة، وابن عامر في إحدى روايته، والأعرج، وزيد بن علي والأعمش بالهمز. (مناهل العرفان: 294/1). ويرى البحث تعديل هذه القاعدة؛ فبالإضافة إلى ورودها في القرآن الكريم لا يخفى عمن له دراية بالدرس اللغوي ما يعتري قواعد الإبدال والإعلال من حالات تخالف القاعدة الغالبة، وقد دار خلاف بين القدماء في هذه المسألة بين مؤيد ومعارض، فتأييد هذا التعديل ليس بدعاً من القول. (لسان العرب: 261/3).

القاعدة السادسة عشر: (نظرية النحو والقرآني: ص 163).

"تجب إضافة (إذا) الشرطية إلى الجملة الفعلية فقط، ولا تجوز إضافتها إلى الجملة الاسمية".

تعديل القاعدة:

"تجوز إضافة (إذا) الشرطية إلى الجملة الفعلية كثيراً والاسمية قليلاً".

الشواهد:

نظرة إلى غيض من فيض من الآيات القرآنية التي جاءت فيها إذا مضافة إلى الجملة الاسمية؛ مثل: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ (١) وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ (٢) وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ (٣) وَإِذَا الْعُشَارُ عُطِّلَتْ (٤) وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ (٥) وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ (٦) وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ (٧) وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ (٨) بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ (٩) وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ (١٠) وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ (١١) وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ (١٢) وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ (١٣) عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أُخْضِرَتْ (١٤)﴾، (التكوير: 1-14)، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ (١) وَإِذَا الْكُوكُوبُ انْتَشَرَتْ (٢) وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ (٣) وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ (٤) عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ (٥)﴾ (الانفطار: 1-5) توجب هذا التعديل، وإذا كان الشعر هو المعيار الأول عند كثير من أهل اللغة فما أورده الأستاذ الدكتور/ مكي من مئات الشواهد الشعرية أضيفت فيها (إذا) إلى الجمل الاسمية، (نظرية النحو القرآني: 206-294)، وبعد مدارس محاورات كثيرة دارت بين النحاة حول هذه القاعدة يرى البحث قبول التعديل المقترح. (أسرار العربية: 78).

ومع كون البحث يرى هذا التعديل، فليس من رأي البحث طرح أبوابٍ من النحو العربي الأصيل كالتنازع والاشتغال والأبواب الأخرى التي قد اقترح كثير من العلماء طرحها، ولا يرى كذلك رفض التقدير والتأويل، لكن هذه الأبواب والتقديرات والتأويلات ليس لها مجال في هذه القاعدة، فالقاعدة المعدلة تُغني عن هذا، وتوافق كثيراً من آيات القرآن الكريم، والكثير الكثير من أشعار العرب المستشهد بها، ويقترح البحث أن يكون اختصاص دخول أدوات الشرط قاصراً على الجملة الفعلية خاصاً بأدوات الشرط الجازمة، أما غير الجازمة فبقليل من التدقيق ربما يتضح أن أدوات الشرط غير الجازمة - كلها - غير مختصة بالجملة الفعلية دون الاسمية، قال السيوطي في ((الهمع)): "الأصل في كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به، وفي كل حرف لا يختص ألا يعمل" (همع الهوامع: 46/1)، وليس يخاف أن بعض أدوات الشرط غير الجازمة أقر كلُّ النحاة بدخولها على الجملة الاسمية، فلماذا لا تكون (إذا) مثل أخواتها؟!

القاعدة التاسعة عشر:

"يُمتنع كسر الهمزة من (إن) في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقْوِمَ أَنْ صَدُّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (المائدة:

(نظرية النحو والقرآني: ص 164).

التعديل: "يجوز كسر الهمزة من (إن) في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾.

والشاهد: قراءة الآية الكريمة بكسر همزة إن في قراءتين سبعيتين متواترتين. (إعراب القرآن للنحاس: 5/2)

ويرى البحث أن هذه ليست قاعدة في حد ذاتها، ولكنها تخضع لقواعد اللغة العامة من سياق ودلالة، والمعنى صحيح على القراءتين، ففي قراءة حفص وغيره بالفتح يكون المعنى على المصدر المؤول أو المنسبك، أي لا يجرمنكم صدودهم لكم، وعلى الثانية تكون على معنى الشرط، فالدلالة صحيحة ولا وجه لرد هاتين القراءتين.

القاعدة الخامسة والعشرون:

"لا يجوز مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ غير مسبوق بـ(قد)". (نظرية النحو والقرآني: ص166)

التعديل: "يجوز مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ مطلقاً، سواء أكان مسبقاً بـ(قد) وهو الكثير، أو غير مسبوق بها وهو القليل".

الشاهد: قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾. (النساء: 90).

ومجمل الأمر في هذه القضية أنه قد ذهب الجمهور إلى أن: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملة خبرية، ثم اختلفوا، فقال جماعة: هي حال من فاعل (جاء) على إضمار (قد). وقال آخرون: هي حال دون الحاجة على إضمار. وإضمار (قد) واجب عند البصريين، فيقولون: إن الجملة الماضية إذا وقعت حالاً لا بد من اقتنائها بـ(قد) ظاهرة أو مقدره، وأما الأخفش والكوفيون فلا يرون وجوبها مع الماضي إذا وقعت حالاً، فيقولون: إن الجملة الماضية تقع حالاً وتقترب بـ(قد) إن وجدت، فإن لم توجد فلا تحتاج إلى تقدير. واستدلوا بقراءة الحسن {حصرة صدورهم}؛ (الجامع لأحكام القرآن: 309/5) أي: حال كونها حصرة ضيقة. وقال آخرون: هي صفة فلا تحتاج إلى إضمار (قد)، ثم اختلف هؤلاء فقيل: الموصوف منصوب محذوف؛ أي: (قوما حصرت صدورهم)، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف. وقيل: مخفوض مذكور، وهو ﴿قَوْمٌ﴾، وهم المتقدم ذكرهم. وقال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائية ومعناها الدعاء، مثل ﴿عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾، (سورة المائدة: 64) فهي مستأنفة، وُرِدَ بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه، وأجيب بأن المراد الدعاء عليهم بسلب أهلية القتال بالمرّة تحقيراً لهم. (الفصول المفيدة في الواو المزيدة: 158)، ويرى البحث قبول التعديل، فهو رأي قطب من قطبي النحو العربي، وهو كذلك مؤيد بأدلة مقبولة (الإنصاف في مسائل الخلاف: 252/1-258) كذلك هو تعديل مقيد بغلبة القاعدة الشائعة وقلة ورود التعديل، ففيه من الإنصاف ما فيه.

## الخاتمة

أولاً: الخلاصة:

تناول البحث في طياته: تعريف الصحة اللغوية والفصاحة البلاغية، والعلاقة بين بين الصحة اللغوية والفصاحة البلاغية، ثم تحدث عن معيارية القرآن الكريم للصحة اللغوية، بيان أنه قد تباينت وجهات نظر النحويين في هذه القضية منذ القدم، فلم تسلم قراءة من القراءات السبع المعتد بها من طعومهم، ثم عرض البحث نظرة المحدثين للقضية المدروسة، وقصدًا للاختصار اختار البحث ثلاثة مواقف من مواقف المحدثين تجاه القرآن الكريم وقراءاته - من ناحية كونها معياراً للغة الصحيحة

الفصيحة- وهذه المواقف تمثل الاتجاهات العامة لنظرة المحدثين تجاه هذه القضية، وهي للعلماء الأفاضل: الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح سليم، والأستاذ الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري، والأستاذ الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، ثم عرض البحث لموقع مجمع اللغة العربية بالقاهرة للقضية موضوع الدراسة، ثم عرض لمجموعة من القواعد التي اقترح تعديلها الأستاذ الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري بناء على النص القرآني الشريف.

### ثانياً: النتائج:

من خلال ما تقدم توصل البحث إلى بعض النتائج، منها:

أولاً: البحث يرى أن تُطرح قواعد اللغة جملة وتفصيلاً على بساط المناقشة، وينظر إليها من خلال الاستعمال اللغوي السليم والأساليب البلاغية الفصيحة، والقراءات القرآنية التي قرأ بها أئمة القراءات، ويضاف إليها الأحاديث النبوية الشريفة بضوابط معينة لا يتسع البحث لسردها، ويؤخذ من هذا كله ما يناسب اللغة، والبلاغة فما فعله أوائل العلماء أن نظروا في النصوص، ووضعوا من خلالها قواعدهم، لكن بعضهم أو جلهم -لظروف سياسية أو عرقية أو دينية- رفض بعض النصوص، وأخذ ببعضها؛ فوجدت عندهم قواعد تحتاج إلى تنوير من جوانب أخرى أعمتها غياب بعض النصوص عن واضع القاعدة، وها هو الزمان قد دار، وتوفر من المادة اللغوية ما توفر للنحاة والبلاغيين القدماء ويزيد؛ فوجب النظر إلى تلك القواعد بعين تراعي تلك النصوص الصحيحة الفصيحة؛ حتى لا تسارع بتلحين أو تخطئة من يقول مقالاً يوافق فيه ما حفظه من القرآن الكريم، أو من الحديث النبوي الشريف.

ثانياً: إذا كان تلقي اللغة يبدأ منذ الصغر بالتلقين، وكان القرآن الكريم من أول النصوص التي يُلقنها الطفل الصغير في المجتمع العربي -حتى من غير المسلمين نظراً للمناهج الدراسية المقررة في مادة اللغة العربية- فقد تفرغ أذنيه آيات تحالف القاعدة النحوية والبلاغية -المقدسة عند النحويين والبلاغيين- فيحكيها في حديثه وكتابه فيحكم عليها بالخطأ واللحن، فتتشكل لديه ازدواجية لغوية غير مبررة، فهو يقرأ القرآن ويسمعه ويحفظ منه ما تيسر؛ فيجد فيه أساليب يحكيها ويحكم عليها -في نفس الوقت- بالخطأ واللحن، فأبي الصورتين تتشكل في ذهنه للغة؟

ثالثاً: إذا كان التعديل واجباً فإنه لا يقتصر على ما اقترحه الدكتور مكي الأنصاري، إن التعديل -أو التنقيح- المقترح يضع القواعد النحوية والبلاغية كلها على بساط البحث -كما سبق القول- ويضع في مقابلها المعايير والنصوص اللغوية والبلاغية الصحيحة كلها، ومن الطبيعي أن التعديل لن يقر كل ما جاءت به نصوص اللغة، ولكنه يقول مثلاً: الغالب كذا، ويجوز كذا وكذا؛ لأن اللغة جاءت به. وتكون الأولوية -حسب ما يرى البحث- للقراءات القرآنية المتواترة، ثم ترتب باقي النصوص حسب وثوقها في النقل والسند وكونها ليست من ضرورات الشعر أو النثر أو غير ذلك من كلام العرب.

### المصادر والمراجع

1. الإتيان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1415، تحقيق: خليل محمد العربي.
2. أسرار العربية: لعبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1995، تحقيق: دكتور/ فخر صالح قدرة.

3. أصول التفكير النحوي: للدكتور/ علي أبي المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1392، 1393هـ/ 1973م.
4. أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي: للدكتور/ بكرى عبد الكريم، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 1999م.
5. أصول النحو العربي: للدكتور/ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.
6. الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1408هـ/ 1988م، تحقيق: الدكتور/ عبد الحسين القتلي.
7. إعراب القرآن الكريم وبيانه: لمحي الدين الدرويش، اليمامة بدمشق، ودار ابن كثير بدمشق وبيروت، ودار الإرشاد للشؤون الجامعية بسورية، الطبعة الخامسة، 1417هـ/ 1996م.
8. إعراب القرآن للنحاس: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، دار عالم الكتب، لبنان، الطبعة الثالثة، 1409هـ/ 1988م، تحقيق: زهير غازي زاهد.
9. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، المكتبة العلمية، باكستان، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض.
10. الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب: لعلي بن عدلان الموصلي النحوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ/ 1985م، تحقيق: دكتور/ حاتم صالح الضامن.
11. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، دار الفكر، دمشق، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
12. البحر المحیط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠ هـ.
13. البحوث والمحاضرات في الدورة الثلاثين: منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1384هـ.
14. البرهان في علوم القرآن: لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبي عبد الله، دار المعرفة - بيروت، 1391، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
15. تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1407هـ/ 1987م، تحقيق: أحمد بن عبد الغفور عطار.
16. التعريفات: لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ، تحقيق: إبراهيم الأبياري.
17. الجامع لأحكام القرآن: لمحمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبي عبد الله، دار الشعب، الطبعة الثانية، 1372هـ، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني.
18. الجمل في النحو: للخليل بن أحمد الفراهيدي، الطبعة الخامسة، 1995، تحقيق: الدكتور/ فخر الدين قباوة.
19. حجة القراءات: لعبد الرحمن بن محمد بن منجلة أبي زرعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1402هـ/ 1982م، تحقيق: سعيد الأفغاني.
20. الحجة في القراءات السبع: للحسين بن أحمد بن خالويه أبي عبد الله، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة، 1401هـ، تحقيق: الدكتور/ عبد العال سالم مكرم.
21. خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية: عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
22. الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، عالم الكتب، بيروت، تحقيق: محمد علي النجار.
23. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمن الحلي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1406، تحقيق: أحمد محمد الخراط.

24. دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر: للدكتور/ لبيب السعيد، دار المعارف، القاهرة.
25. دلائل الإعجاز: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1995، تحقيق: د. محمد التنجي.
26. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لمحمد الألوسي أبي الفضل، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
27. عيون الحكم والمواعظ: لعلي بن محمد الليثي الواسطي، تحقيق: حسين الحسيني البيرجندي، الطبعة الأولى، دار الحديث، مدينة قم.
28. الفصول المفيدة في الواو المزيدة: لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى، 1410هـ/1990م، تحقيق: حسن موسى الشاعر.
29. في أصول اللغة: صدر عن مجمع اللغة العربية في ثلاثة أجزاء: الأول: أخرجه: محمد خلف الله أحمد، ومحمد شوقي أمين، وطبع بالمطابع الأميرية، عام 1388هـ. الثاني: أخرجه محمد شوقي أمين، ومصطفى حجازي، وطبع بالمطابع الأميرية، الطبعة الأولى، 1395هـ. الثالث: أخرجه مصطفى حجازي، وضاحي عبد الباقي، وطبع بالمطابع الأميرية، الطبعة الثالثة، 1403هـ.
30. القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: للدكتور/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1417هـ/1996م.
31. القراءات ورد مطاعن المستشرقين: للدكتور/ محمد محمد إبراهيم العسال، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1411هـ/1991م.
32. القراءات وعلل النحويين فيها: لأبي منصور الأزهري، الطبعة الأولى، 1412هـ/1992م، دراسة وتحقيق: نوال إبراهيم الحلوة.
33. القياس في الدرس اللغوي "بحث في المنهج": للدكتور/ طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
34. القياس في اللغة العربية: للدكتور/ محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1415هـ.
35. القياس في اللغة العربية: لمحمد الخضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة، 1353هـ.
36. القياس في النحو العربي "نشأته وتطوره": للدكتور/ سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1997م.
37. كتاب السبعة في القراءات: لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1400هـ، تحقيق: الدكتور/ شوقي ضيف.
38. كتاب سيبويه: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
39. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لجامع العلوم: لعلي بن الحسين الباقولي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الصباح بدمشق، الطبعة الأولى، 1415هـ، تحقيق: الدكتور/ محمد أحمد الدالي.
40. اللباب: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1416هـ/1995م، تحقيق: الدكتور/ عبد الإله النبهان.
41. لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
42. اللسان العربي "الهوية، الأزمة، المخرج": لعبد الوارث مبروك سعيد، دراسات في اللسان العربي (1).
43. لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعرية": للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1416هـ/1996م.
44. اللغة العربية معناها ومبناها: للدكتور/ تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، 1418هـ/1998م.
45. اللغة بين المعيارية والوصفية: للدكتور/ تمام حسان، عالم الكتب، طبعة 1421هـ/2001.
46. اللمع: لأبي الفتح عثمان بن جني، دار الكتب الثقافية، الكويت، تحقيق: فائز فارس.
47. اللهجات العربية في القراءات القرآنية: للدكتور/ عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، 1996م.
48. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لأبي الفتح ضياء الدين نصرالله بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الموصللي، المكتبة العصرية -

- بيروت، 1995، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
49. مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً "1934-1984م: أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين، وإبراهيم التزوي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1404هـ/1984م.
50. محاضر الجلسات، الدورة الأولى: المطبعة الأميرية، ببولاق، 1936م.
51. مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة جديدة، 1415هـ/1995م، محمود خاطر.
52. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالويه، نشره برجستراسر، دار الهجرة.
53. المزهري في علوم اللغة وأنواعها: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، تحقيق: فؤاد علي منصور.
54. مسالك القول في النقد اللغوي: لصلاح الدين الزعبلوي، الشركة المتحدة للتوزيع، الطبعة الأولى، 1404هـ/1984م.
55. المستوى اللغوي "للفصحى واللهجات وللنثر والشعر": للدكتور/ محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة.
56. مشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب القيسي أبي محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1405م، تحقيق: الدكتور/ حاتم صالح الضامن.
57. المصباح المنير: لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
58. المعيار في النخطة والتصويب "دراسة تطبيقية": للدكتور/ عبد الفتاح سليم، دار المعارف، الطبعة الأولى، 1411هـ/1991م.
59. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لجمال الدين بن هشام الأنصاري، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، 1985م، تحقيق: الدكتور/ مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله.
60. مناهل العرفان في علوم القرآن: لمحمد عبد العظيم الزرقاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1996، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات.
61. النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي": للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1420هـ/2000م.
62. نظرية النحو القرآني "نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية": للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، 1405هـ.
63. همع الهوامع: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المكتبة التوفيقية، مصر، تحقيق: عبد الحميد هندواي.

## Acknowledgments

### شكر وتقدير

يتوجه الباحثان بخالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من أسهم في خدمة الدراسات القرآنية واللغوية والبلاغية، سواء بالبحث والتأليف أو التدريس والتوجيه؛ إن الجهود الجليلة التي بذلها العلماء القدماء في تفسير النصوص القرآنية، ووضع أسس اللغة العربية وقواعدها، وكذلك مساعي العلماء المحدثين في الحفاظ على أصالة اللغة وتطوير أدوات تحليلها، هي نبراس لكل باحثٍ يسعى لتقصي الحقيقة العلمية وإثراء المعرفة.

كما أخص بالشكر المؤسسات الأكاديمية والجامع اللغوية التي عملت بلا كلل لتوثيق التراث اللغوي العربي وربطه بالنص القرآني الخالد، مؤمنةً بأن اللغة والقرآن الكريم صنوان لا يفترقان في بناء الهوية الحضارية للأمة.

أسأل الله أن يجعل هذا البحث لبننةً في صرح الدراسات القرآنية واللغوية، وأن يُكتب لكل من كان له دور مباشر أو غير مباشر في إنجازه أجر المساهمة في خدمة لغة القرآن الكريم.

#### Conflict Of Interests

##### تعارض المصالح

يعلن ويعترف الباحثان بعدم وجود تنافس في المصالح المالية أو الشخصية أو غيرها فيما تتعلق بكتابة هذا المقال.

#### Authors' Contributions

##### مساهمة الباحثين:

صمم الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب، والأستاذ المشارك الدكتور/ السيد محمد سالم هذه الدراسة وجمع بعض الدراسات السابقة لكتابة هذا المقال.